الثلث منذ بداية الانتفاضة، وخسرت الادارة المدنية الاسرائيلية مبلغ ١٥٠ مليون شيكل (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨٦، ٣٠/١٠/١٩٨٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/١٠/١٩٨٩).

في السياقات الضريبية هذه، نالت بلدة بيت ساحور قسطاً هاماً من الضغط الضريبي. وأفاد بيان صدر عن مؤسسة «الحق» ان سلطات الاحتلال حدّدت، في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٨٨، مبالغ كبيرة كضرائب يتوجب على أهالي بيت ساحور تسديدها. وقد فاق حجمها، بكثير، ما دفعه تجار المدينة في سنوات سابقة (**المصدر نفسه**).

بداية المعركة

بدأت المعركة حول الضرائب في بيت ساحور في العام ١٩٨٨، مع محاولة سلطات الاحتلال الاسرائيلي تغيير بطاقات الهوية الشخصية، حيث أظهر سكان البلدة موقفاً رافضاً موحّداً؛ فشنّت سلطات الاحتلال هجوماً مضاداً متعدّد الجانب شمل وقف المعاملات الخاصة بأهالي البلدة، كأذونات السفر وشهادات الميلات واذونات الاستيراد والتصدير وتراخيص السيارات (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٣٢ ـ ١٤٠٧، ٢٢/١٠/١٩٨٩، ص ١٦). ونُظّمت حملة اعتقالات، وصودرت ٦٢ سيارة اضافة الى مصادرة بطاقات الهوية من خمسين مواطناً ممّن لم يسددوا ما عليهم من ضرائب.

وكرد فعل على هذه الاجراءات، تجمّع عدد من سكان بيت ساحور وساروا في تظاهرة الى مبنى بلديتها، حيث سلّموا المسؤولين هناك ٢٥٠ بطاقة هوية شخصية. وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتفريق التظاهرة. أمّا قيادة الانتفاضة، فأشادت، في حينه، بموقف أهالي بيت ساحور البطولي. ودعت، في بيانها الرقم ٢٢، المواطنين، في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى «الاقتداء بنموذج بيت ساحور في مجابهة رجال الضريبة (ذياب مخادمة، «بيت ساحور، من حرب الضرائب الى العصيان المدني»، **القبس**، ١/١١/١٩٨٩). واضطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى التراجع وايقاف هجومها. غير انها أعلنت عن اعتقال عدد من المواطنين، بحجة القيام بنشاطات في اطار عمل اللجان الشعبية («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

بعد مدة من الزمن، وفي محاولة منها لجسّ نبض أهالي بيت ساحور، قامت سلطات الاحتلال بعملية ضغط مباشر، فاعتقلت، بتاريخ الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٩، عشرة مواطنين، من بينهم جورج رشماوي ورجا رشماوي وجميل جرايسة ونادر مصلح واميل عنتر ونصري ميخائيل ورامي قمصية؛ وانذرتهم، قبل اطلاق سراحهم باسبوع، بمنحهم وأهالي بيت ساحور مهلة سبعين يوماً فقط، أي حتى تاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، لتسديد الضرائب المتراكمة عليهم وايقاف مقاطعتهم للبضائع الاسرائيلية. وهددتهم باتخاذ اجراءات اقتصادية وادارية بحق البلدة كلها، بما في ذلك مصادرة ممتلكات («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**).

وبعد اغارات عدة صغيرة، ومحدودة، قامت سلطات الاحتلال بعملية قرصنة مباشرة؛ فدهمت، بتاريخ التاسع من أيلول (سبتمبر)، صيدلية يملكها الياس رشماوي، ونهبت محتوياتها من الأدوية والبضائع الاخرى؛ ودهمت، في اليوم التالي، صيدلية حنا رشماوي ونهبت محتوياتها أيضاً. تمّت العمليتان بأمر مباشر من رئيس الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، شاكي ايرز، الذي تجاوز بذلك قراراً أصدرته المحكمة الاسرائيلية العليا من قبل، يقضي بعدم مصادرة بضائع الصيدلية، الّا بعد اخطار صاحبها قبل عشرة أيام لتمكينه من الاعتراض («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

في اليوم الاخير لانتهاء مدة الانذار الاسرائيلي (١٩/٩/١٩٨٩)، تمّ تعزيز قوات الجيش الاسرائيلي حول بلدة بيت ساحور، واغلقت مداخلها الرئيسة والفرعية كافة، وفرض عليها حظر التجول. ثمّ بدأت قوات الجيش الاسرائيلي بعملية مصادرة جماعية للممتلكات، بعد ان وضعت قائمة ضمّت اسماء ٣٠٠ مواطن مطلوب مصادرة ممتلكاتهم، وهم من التجار واصحاب المصانع والمشاغل والاطباء والمهندسين والاكاديميين والموظفين (**المصدر نفسه**).

بلغت الهجمة الضريبية ذروتها في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حيث شنّت سلطات الاحتلال